الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيد الأولين والآخرين، وعلى آله الأطهار، وصحبه الأبرار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعدُ: فإنَّ الاشتغال بالعلم من أفضل الطاعات، وأولى ما أنفقت فيه نفائس الأوقات كما يقول الإمام النووي ـ رحمه الله ـ في مقدمة «منهاج الطالبين».

ومن الاشتغال فيه البحث والتنقيب، وتأليف الكتب، ووضع الرسائل، وكتابة البحوث، بل إن الإمام بدر الدين الزركشي (ت:٧٩٤هـ) عدّ التأليف من فروض الكفاية إذ قال في كتابه «المنثور في القواعد»: «ومنه ـ أي من فرض الكفاية ـ: تصنيف كتب العلم لمن منحه الله تعالى فهماً واطلاعاً.

ولن تزال هذه الأمة ـ مع قصر أعمارها ـ في ازدياد وترق في المواهب، والعلمُ لا يحل كتمه، فلو ترك التصنيف لضُيع العلم على الناس، وقد قال الله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ**﴾[آل عمران: ١٨٧]، ويقال: في التوراة: علّمْ مجاناً كما عُلمتَ مجاناً».

ويقول الشيخ محمد مولود بن أحمد فال الشنقيطي (ت:١٣٢٣هـ) في منظومته «كفاف المبتدي في فنّي العادات والتعبد»:

هذا ولما نص أعيانُ الكتبْ أنَّ مفيدات التصانيف تجبْ

صرفت همتي لصوغ نظم يفيد الاميَّ وغيرَ الأمي

وقد عقد الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» باباً في «البيان والتعريف لفضل الجمع والتصنيف» حضّ فيه عليهما فقال: «وقلَّ ما يتمهر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستبين الخفيَّ من فوائده، إلا مَنْ جمع متفرقه، وألف متشتته، وضمّ بعضه إلى بعض، واشتغل بتصنيف أبوابه، وترتيب أصنافه، فإنّ ذلك الفعل مما يقوي النفس، ويثبت الحفظ، ويذكي القلب، ويشحذ الطبع، ويبسط اللسان، ويجيد البيان، ويكشف المشتبه، ويوضح الملتبس، ويكسب أيضاً جميلَ الذكر، وتخليده إلى آخر الدهر، كما قال الشاعر:

يموت قومٌ فيحيي العلمُ ذكرَهُمُ والجهلُ يلحق أمواتاً بأموات»

ومن الواضح في هذا القول أنَّ فائدة البحث شخصية وعامة، لازمة ومتعدية، ففي الوقت الذي تنكشف للجامع المصنف «الباحث» المعلومات والحقائق والفوائد فإنه إذا أودعها الأوراق تعدت فائدتها: إلى غيره، وانتفع بها الناس على اختلاف أزمنتهم وأمكنتهم ما شاء الله أن ينتفعوا.

ويقول الوزير العالم عون الدين ابن هُبيرة الدُّوري (ت:٥٦٠هـ) فيما نقله

وسجله عنه تلميذه الإمام أبو الفرج ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ) في كتابه «المقتبس من الفوائد العونية»: «يحصل العلم بثلاثة أشياء:

أحدها: العمل به، فإنّ مَنْ كلف نفسه التكلم بالعربية، دعاه ذلك إلى حفظ النحو، ومن سأل عن المشكلات ليعمل فيها بمقتضى الشرع تعلم.

والثاني: التعليم، فإنه إذا علّم الناس كان أدعى إلى تعلمه.

والثالث: التصنيف، فإنه يخرجه إلى البحث، ولا يتمكن من التصنيف مَنْ لم يدرك غور ذلك العلم الذي صنف فيه».

وقد أفاد كلام الوزير كذلك ضرورة تعمق المصنف في العلم الذي يريد التصنيف فيه، وبدونه يكون ناقلاً مجرداً، وينادي على نفسه بأنه أجنبي عن ذلك العلم، ولعله يصدق في هذا قولهم: شتان بين مَنْ يكتب من راسه، ومَنْ ينقل من كراسه.

هذا، وقد تواردت كلماتُ عدد من العلماء والأدباء على فوائد التأليف فلا أطيل بها وحسبي الاستشهاد بما كان عليه الإمام الشافعي (ت:٢٠٤هـ) من عناية فائقة به يظهرها لنا قول تلميذه الربيع بن سليمان المرادي: «لم أر الشافعي آكلاً بنهار، ولا نائماً بليل، لاهتمامه بالتصنيف»!

وأنتقل من هذا إلى الشيء الأهم وهو «موضوع التأليف» الذي يحسن بل يجب النظر إليه أولاً، فليست الغاية أن نكتب شيئاً، أي شيء! وإنما الغاية أن يكون في هذا المكتوب إبداع، يرشح عنه الإمتاع والانتفاع.

وفي هذا يقول الإمام النووي (ت:٦٧٦هـ) في كتابه «المجموع» باب آداب المعلم: «وينبغي أن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر، والمراد بهذا أن لا يكون هناك مصنف يغني عن مصنفه في جميع أساليبه، فإن أغنى عن بعضها فليصنف من جنسه ما يزيد زيادات يُحتفل بها، مع ضم ما فاته من الأساليب، وليكن تصنيفه فيما يعم الانتفاعُ به، ويكثر الاحتياج إليه».

ويقول الإمام ابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ) في «تذكرة السامع والمتكلم»: «والأولى أن يعتني بما يعم نفعه، وتكثر الحاجة إليه، وليكن إعتناؤه بما لم يسبق إلى تصنيفه».

ومن قبلهما قال الإمام أبو بكر ابن العربي (ت:٥٤٣هـ) في «عارضة الأحوذي»: «لا ينبغي لحصيف يتصدى إلى تصنيف أن يعدل عن غرضين:

- إما أن يخترع معنى.
- وإما أن يبتدع وضعاً ومبنى...

وما سوى هذين الوجهين، فهو تسويد الورق، والتحلي بحلية السَرَق».

وهذا تقسيم جميل حصر أغراض المصنفين، وغير خافٍ أنَّ الأول هو الأشرف

والأعلى، والأفخم والأغلى، فإن لم يتهيأ فلا أقل من التجديد في الطريقة والخطة وحسن الترتيب، وسلاسة التعبير وجمال الأسلوب.

وفي الغرض الأول يقول الإمام أبو عبدالله محمد ابن عرفة إمام تونس وعالمها وخطيبها (ت:٨٠٣هـ) تعليقاً على الفقرة الثانية من الحديث النبوي المشهور «**إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له**» يقول: «إنما تدخل التآليف في ذلك إذا اشتملت على فوائد زائدة، وإلا فذلك تخسير للكاغَد [الورق]». ويعلق تلميذه الإمام أبو عبدالله محمد بن خِلْفة الوشتاتي الأُبي (ت:٨٢٧هـ) على هذا فيقول في «إكمال إكمال المعلم»: «ويعني بالفائدة الزائدةَ على ما في الكتب السابقة عليه، وأما إذا لم يشتمل التأليف إلا على نقل ما في الكتب المتقدمة، فهو الذي قال فيه: إنه تخسير للكاغد».

ومن الضروري جداً أن نستحضر هنا الشروط الخمسة التي وضعها الإمام الماوردي (ت: ٤٥٠هـ) لمن يعاني التأليف من المتأخرين، وذلك في كتابه: «أدب الدنيا والدين».

ويقول بعض الأكابر ـ فيما نقله مبهماً هكذا المؤرخ الأديب الحافظ أحمد بن محمد المَقري التلمساني (ت:١٠٤١هـ) في «أزهار الرياض» ـ: «المقصود بالتأليف سبعة: شيء لم يُسبق إليه فيؤلف، أو شيء أُلف ناقصاً فيكمل، أو خطأ فيصحح، أو مشكل فيشرح، أو مطول فيختصر، أو مفترق فيجمع، أو منثور فيرتب».

وقد ساق الحاج خليفة (ت: ١٠٦٧هـ) هذا النص في «كشف الظنون» بدون عزو إلى أحد، وتبعه القنَّوجي (ت: ١٣٠٧هـ) في «الوشي المرقوم»، ويبدأ النص عندهما بالقول: «إن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها»، وحكاه المحبي (ت:١١١١هـ) في «خلاصة الأثر» من قول الإمام الحافظ محمد بن علاء الدين البابلي المصري (ت:١٠٧٧هـ).

وهذه المقاصد «أو الأقسام» مرتبة ـ فيما يُخيل إليّ ـ حسب أهميتها وقيمتها، على أنه يمكن أن يُقال: إن تصحيح الخطأ وشرح المشكل يمكن أن يُدرجا في إكمال الناقص فتؤول المقاصد إلى خمسة. وهناك خمستان أُخريان لمن ألف في موضوع سُبق إليه، تجامع هذه الخمسة وتزيد عليها، أوردها هنا ليكتمل بيان المقاصد، وتتضح الأغراض، وتعرف الغايات:

قال الإمام الغزالي (ت:٥٠٥هـ) في مقدمة كتابه الإحياء بعد أنْ ذكر المعاني التي سيوردها فيه: «ولقد صنف الناسُ في بعض هذه المعاني كتباً، ولكن يتميز هذا الكتاب عنها بخمسة أمور: الأول: حل ما عقدوه وكشف ما أجملوه، الثاني: ترتيب ما بددوه ونظم ما فرقوه، الثالث: إيجاز ما طولوه وضبط ما قرروه، الرابع: حذف ما كرروه وإثبات ما حرروه، الخامس: تحقيق أمور غامضة اعتاصت على الأفهام لم يتعرض

لها في الكتب أصلاً، إذ الكل ـ وإن تواردوا على منهج واحد ـ فلا مستنكر أن يتفرد كل واحد من السالكين بالتنبيه لأمرٍ يخصه ويغفل عنه رفقاؤه، أو لا يغفل عن التنبيه ولكن يسهو عن إيراده في الكتب، أو لا يسهو ولكن يصرفه عن كشف الغطاء عنه صارف، فهذه خواص هذا الكتاب، مع كونه حاوياً لمجامع هذه العلوم».

ومن بعده قال الإمام المفسر الخازن (ت:٧٤١هـ) في مقدمة تفسيره ـ وأورده الحاج خليفة في «الكشف» ثم القنوجي في «الوشي المرقوم» بدون عزو ـ : «وينبغي لكل مؤلف كتاباً في فن قد سُبق إليه أن لا يخلو كتابه من خمس فوائد: استنباط شيء كان معضلاً، أو جمعه إن كان متفرقاً، أو شرحه إن كان غامضاً، أو حسن نظم وتأليف، أو إسقاط حشو وتطويل».

ومن مجموع هذه الأقوال يصبح الطريق الذي ينبغي للباحث أن يسلكه واضحاً ظاهراً، ويؤخذ منها ضرورة التفكير الطويل قبل الإقدام على أي بحث وفي أثنائه، وأن على من يريد التصدي لذلك أن يطلب معالي الأمور بأن يكون مبدعاً في بحوثه وتآليفه وهو ما يمكن أن نعبر عنه «بالتأصيل»، وإلا بأن يكون مبدعاً فيما يتمم ويرمم جهود من سبق وهو ما يمكن أن نعبر عنه بـ«التكميل».

ولدلالة المؤلفين على ما ينبغي الانصراف إليه والاهتمام به، حتى لا تضيع الجهود وتهدر الأوقات والطاقات قال بعضُهم ـ فيما نقله السيوطي في «شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان» ـ : «العلوم ثلاثة: علم نضِج وما احترق، وهو علم النحو وأصول الفقه. وعلم ما نضِج ولا احترق، وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضِج واحترق، وهو علم الحديث».

يقول الشيخ طاهر الجزائري (ت:١٣٣٨هـ) تعليقاً على هذا في «توجيه النظر»:

«وهذه العبارة وإن كانت من قبيل المُلح التي تستحسن في المحاضرة، ولا يستقصى البحث فيها، إلا أن فيها إشارة إلى أمر ينبغي الانتباه إليه، وهو أن ما نضج واحترق من العلوم، ينبغي السعي في تنقيحه، ليسهل على الطالب تناوله والانتفاع به، وما لم ينضج منها ينبغي السعي في إكمال مباحثه لينضج أو يقرب من النضج...».

ومما يشجع على هذا ويثير العزيمة ويحرك الهمة عبارة لطيفة قالها الإمام ابن مالك (ت:٦٧٢هـ) في مقدمة «التسهيل»: «وإذا كانت العلوم منحاً إلهية، ومواهب اختصاصية، فغير مستبعد أن يُدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين، نعوذ بالله من حسد يسد باب الإنصاف، ويصد عن جميل الأوصاف».

وفي هذا المعنى قول ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ) في مقدمة كتابه «معجم البلدان» متحدثاً عن المنقبة التي ادُخرت له بتأليف هذا الكتاب:

«يقول مَنْ تقرع أسماعه   كم ترك الأول للآخر

وما أحسن ما قاله أبو عثمان [الجاحظ] : ليس على العلم أضر من قولهم : لم يترك الأول للآخر شيئاً، فإنه يفتر الهمة، ويضعف المُنَّة، أو نحو هذا القول » [ينظر قول الجاحظ في دلائل الاعجاز] .

ومن عجبٍ ما جاء عن الإمام محمد البابلي المصري (ت:١٠٧٧هـ) من أنه « كان ينهى عن التأليف، ويقول : التأليف في هذه الأزمان من ضياعة الوقت، فإن الإنسان إذا فهم كلام المتقدمين الآن واشتغل بتفهيمه فذاك من أجل النعم، وأبقى لذكر العلم ونشره، والتأليف في سائر الفنون مفروغ منه » !

ويؤيد هذا العجب ما نراه منثوراً في كتب التراجم والتاريخ من النص على كتب لم يُسبق إليها مؤلفوها، ومن النافع لو تتبعها متتبع وأفردها في تأليف وكشف عن الأسباب التي هيأت لأصحابها هذا السبق.

كما أنه من النافع المفيد المهم، والمنبه المُحذِّر المبصِّر أيضاً تتبع ألفاظ الجرح والتعديل والمدح والذم المستعملة في بيان مراتب الكتب والكشف عنها، وإظهار السابق من المُصَلِّي والمقصر من المُجَلِّي، وهي ألفاظ كثيرة قالها العلماء بعد قراءة تلك الكتب ونخلها، ومعرفة أصيلها من دخيلها، ونافعها من ضارها، وإنشائها من ادعائها .

وكذلك مَنْ وُصِفَ من العلماء بحسن التصنيف، ومنهم على سبيل المثال : الإمام اللغوي أحمد بن فارس القزويني (ت:٣٩٥هـ) فقد كان تلميذه الصاحب بن عباد ـ الوزير العالم المشهور (ت:٣٨٥هـ) ـ يقول عنه : (شيخنا ممن رزق حسن التصنيف) .

ومع ذلك فقد أخذ الإمام الفيروز ابادي (ت:٨١٧هـ) على كتاب له، هو « المجمل » ألف مكان ! فما الظن بغيره ممن لم يوصف بهذا؟

ومَنْ وصف بعكس هذا الوصف كما جاء عن الإمام سراج الدين البلقيني (ت:٨٠٥هـ)، فقد قال فيه تلميذه الإمام ابن حجر العسقلاني في « المجمع المؤسس » :

« وكان مع سعة علمه لم يرزق حسن ملكة في التصنيف، والذي وجدناه له :

ترتيب كتاب الأم، وليس فيه كبير أمر ولا تعب عليه، لأنه لم يذكر الفروع التي يذكرها الشافعي استطراداً في غير مظانها، إلى مظانها، بل اقتصر على ترتيب الأبواب وكتب « الأم » المفرقة، فردها إلى الترتيب المعهود، وتكلم على بعض الأحاديث من « المعرفة » للبيهقي، وهذا كله لا يتعب فيه آحاد الطلبة لو عمله فضلاً عنه . . . » ! وهذا كلام شديد عمن وصفه هو بقوله : « شيخ الإسلام، علم الأعلام، مفتي الأنام » . فما الظن بغيره أيضاً؟

ومن هنا احتاط الإمام الحاكم (ت:٤٠٥هـ) لنفسه فشرب ماء زمزم ـ وهو لما شُرب له ـ لحسن التصنيف، ولغير ذلك، فكان حُسن التصنيف عنده من المهمات التي

يتوسل للاستجابة فيها الوسائل، وقد ذكر هذا عنه الحافظ ابن حجر في «جزئه» عن هذا الحديث، وعلق قائلاً: فصار أحسن أهل عصره تصنيفاً.

ولعلو رتبة التصنيف اضطر ابن الجوزي ـ وهو العالم المصنف المكثر ـ أمام منتقديه على أخطائه إلى القول بأنه مرتب وليس بمصنف. وسواء أصح عنه هذا الاعتذار أم لا فإنه يُبين التفاوت بين الترتيب والتصنيف.

وقد رأينا مَنْ لم يترك بعده إلا كتباً أقل من أصابع اليد الواحدة، ولكنه نال بها أسمى المراتب بين المؤلفين، وحسبنا الاستشهاد بالإمام المزي (ت:٧٤٢هـ) الذي اكتفى بخمسة كتب أو نحوها، ومنها: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، وحسبه ذاك، على أننا لا ننكر فضل من اجتمع له التجويد والإكثار، وهم جمعٌ غير قليل من علماء هذه الأمة المباركة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده.

وفي الكتب ما ينفع أهل «محلة»، أو أهل «مدينة»، أو «قطر» أو «أقطار»، وفيها ما ينفع الناس في عصرٍ، أو أعصار متتالية، ويبقى متألقاً لا يذهب بريقه ولا تبلى جدته.

وبعد: **فالأحمدية** إذ تُذكِّر بهذا وتذاكر وتتذكر فإنها تسأل الله أن يبارك في عطاء علماء الأمة ونبغائها وأفذاذها ورجالها، وأن يشرح صدورهم، وينور عقولهم، ويفسح في أوقاتهم، ويكتب لهم التوفيق والسداد، ليقدموا ما ينفع الناس، ويثري العلم، ويخدم الدين، وينهض بالمسلمين.

إنَّ فينا لحاجة ماسة إلى التجديد والابتكار والإبداع والتأصيل، وإذا كان القرآن لا تنقضي عجائبه والسنة لا تنتهي إمداداتها، والدنيا لا تتوقف مستجداتها ونوازلها، فما أحرانا أن نعيش عصرنا، ونستوعبه ليستوعبنا، ونفهمه ليفهمنا، ونقبل عليه ليقبل علينا، ونقدم له ما يناسبه ليتقدم بنا ؟!.

إنَّ للكتب والبحوث أعماراً كما للإنسان، فإذا كان هناك من يعمر قرناً ـ أو قروناً كمن سبق ـ فإن هناك مَنْ يولد ميتاً أيضاً.

د. عبدالحكيم الأنيس

مدير التحرير